دور وسائل الدفع الالكتروني في توليد الفرص الاقتصادية والتنموية / مقاربات اقليمية وتحديات وطنية لغاية عام (2021)

احمد مؤيد عبدالله / الباحث / ahmed muayad320@gmail.com
أ.د. وفاء جعفر أمين /الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد /wafaa.jaffer.amen@gmail.com

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
https://doi.org/10.31272/jae.i142.1028

تأريخ أستلام البحث : 2023/6/25 مقبول للنشر بتأريخ :2023/7/18

المستخلص

تناول البحث عرضاً مفاهيمياً لتكنولوجيا الدفع الالكتروني ووسائلها ، مع بيان مبررات التحول العالمي نحو هذه التكنولوجيا وتفسيراتها وما تحمله من اهمية تنموية واقتصادية وتحليلها ، ومن ثم عرض الفرص التنموية والاقتصادية الناجمة عن تبني هذه التقنيات كمجتمع ومؤسسات في بعض دول الاقليم العربي التي نجحت في التحول نحو رقمنة قطاع المدفوعات ومقارنتها بالعراق لغاية عام (2021) ، وصولا الى تشخيص التحديات التي تقف امام العراق في عملية التحول الرقمي في وسائل الدفع الالكتروني وتحليلها ، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها هو ان تواجه السلطات العراقية المعنية بالتحول الرقمي ثمة تحديات قائمة تتمثل بثلاثة اوجه ، تحديات (سيبرانية وفنية وسيكولوجية) ، كما توصل البحث كذلك الى جملة من التوصيات اهمها ، هو ان من اجل ضبط اهم تحدي وطني يواجه هذا التحول وهو امن المعلومات الشخصية ، فالأمر يستدعي قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتوسع في استحداث اقسام (للأمن السيبراني) في الجامعات ذات الاختصاصات التكنولوجية والهندسية في المحافظات كافة ، والتي ستعمل على تهيئة موارد بشرية وطنية مختصة بهذا المجال .

الكلمات المفتاحية : وسائل الدفع الالكتروني ، اجهزة الصراف الالي ، الشمول المالي .

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 49 العدد 142 / أذار / 2024
الصفحات : 63 - 78

*** بحث مستل من رسالة ماجستير .**

مقدمة

إن حقيقة قيام الأمم والمجتمعات وقدرتها على النهوض يعتمد أساساً على مدى قدرتها في إيجاد التغييرات اللازمة لتطوير حركتها التصاعدية ؛ لذلك فإن الأمم والمجتمعات التي لا تستجيب للتغيير تحكم على نفسها بالفناء ؛ فانحطاط أغلب الحضارات وانقراضها يبدأ عندما تعجز عن فهم بأنه يجب أن تغير من واقعها استجابة للمستجدات التي واكبت الحركة البشرية المتصاعدة ؛ ومن هذه الحقيقة جاء هذا البحث ؛ ففي ظل التطور الكبير في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع في استخدام تطبيقات ومخرجات التكنولوجيا المالية بشكل عام وتكنولوجيا المدفوعات الالكترونية بشكل خاص ، لاسيما وسائل الدفع الالكتروني في اغلب دول العالم الغربي والعربي، اصبح لزاماً على النظام المصرفي العراقي التحول نحو ادخال وتطبيق التقنيات المالية الحديثة في مفاصل نظام مدفوعاته ومحاولة ترسيخ هذه التقنيات لكافة فئات المجتمع العراقي، لما تحمل في طياتها محركات حفز وفرص تنموية عديدة ، كما نجحت بعض دول الاقليم العربي في حصد هذه الفرص وهم (الامارات وقطر والبحرين) ، ولازال العراق يواجه تحديات تعيق عملية التحول نحو هذه التكنولوجيا ؛ سيحاول هذا البحث تشخيصها والايصاء بطرق لمعالجتها .

أولاً : أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في استعراض ادوار وسائل الدفع الالكتروني في التاثير على بعض مكونات الاقتصاد الكلي من جهة ، و عن دوره في التاثير على السياسات التنموية من جهة اخرى ، مع تشخيص التحديات الوطنية التي تواجه عملية التحول باتجاه ترسيخ تكنولوجيا الدفع الالكتروني في العراق وتحليلها لغاية عام (2021)

ثانياً : مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في تواضع مستويات نقل وتطبيق وترسيخ وسائل الدفع الالكتروني في البيئة العراقية لغاية عام 2021 .

ثالثاً : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها "ان البيئة العراقية تواجه تحديات متعددة الاوجه، وهي مطبات قائمة في مسار ممكنات ترسيخ تكنولوجيا المدفوعات الالكترونية في المجتمع العراقي" .

رابعاً : أهداف البحث

يهدف البحث الوصول الى المخرجات آلاتية :

1. بيان مفهوم الدفع الالكتروني ووسائله وانواعه وطرق استخداماته واستعراض اهمية تبنيها على المستوى الاقتصادي والتنموي .
2. الاستدلال عن الفرص التنموية والاقتصادية المتحققة في بعض دول الاقليم العربي وتحليل النتائج مع العراق
3. تشخيص التحديات على أكثر من صعيد التي تقف امام التحول الكامل نحو المدفوعات الإلكترونية في العراق.

خامسا : منهجية البحث

بالنظر الى البيانات الرسمية المتاحة والمعتمدة في البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي بأسلوبه الوصفي التحليلي.

سادساً : هيكلية البحث

لغرض الوصول الى أهداف البحث فقد تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث مباحث ، تناول المبحث الاول **(** المدفوعات الالكترونية مدخل مفاهيمي**(** حيث استعرض فيه مفهوم الدفع الالكتروني وبيان انواع ووسائل الدفع الالكتروني ، وتضمن المبحث الثاني **(**مبررات التحول العالمي من المدفوعات التقليدية إلى الالكترونية **(**عرج فيه على مبررات التحول العالمي لتكنولوجيا المدفوعات الالكترونية وبيان اهمية التحول على المستوى الاقتصادي والتنموي ، وكان المبحث الثالث تحت عنوان**)** الفرص التنموية والاقتصادية المتحققة الناجمة عن تبني الدفع الالكتروني مقاربات اقليمية وتحديات وطنية لغاية **((2021)** فقد استعرض هذا المبحث النجاحات المتحققة في بعض دول الاقليم العربي (الامارات وقطر والبحرين) الناجمة عن التحول نحو رقمنة المدفوعات وتشخيص التحديات في البيئة العراقية .

المبحث الاول
المدفوعات الالكترونية مدخل مفاهيمي

أدى التطور التكنولوجي إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل المجالات ومنها التجارة والصيرفة فأصبح الطابع الالكتروني غالبا عليها مما توجب خلق وسائل دفع الكترونية تتماشى مع طبيعة هذا التطور، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تعريف وسائل الدفع الالكترونية وخصائصها .

اولاً / الاطار المفاهيمي للدفع الالكتروني

1- الدفع الالكتروني : تعددت التعاريف المقدمة لوسائل الدفع الالكتروني وكالاتي : [1]

- هي "الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات"
- "تعتبر الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السن أو الأسلوب التقني المستعمل".
- "الدفع الالكتروني هو المال أو العملة التي تتبادل بصفة إلكترونية ، يتضمن ذلك حوالات الأموال الالكترونية والدفع المباشر ويسمي أيضا النقود الالكترونية" .

ومن مجمل التعاريف السابقة يمكن تعريف الدفع الالكتروني على انه "العملية التقنية التي تضمن تحويل الأموال عن طريق الوسائط الالكترونية" .

2- خصائص الدفع الالكتروني : تتجسد خصائص الدفع الالكتروني بالاتي : [2]

- الطبيعة الدولية ، أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم .
- يتخذ شكل الدفع بـ النقود الإلكترونية ، وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك انها محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء إلكترونيا .
- يساعد على تسوية المعاملات الإلكترونية والعقود التي تبرم عبر الإنترنت ما بين أطراف متباعدين في المكان حيث يتم السداد عبر شبكة الإنترنت من خلال تبادل المعلومة اللازمة لإعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تعرضها الشبكة لتسمح بالاتصال المباشر ما بين طرفي العقد .

وتجدر الاشارة الى إن وجود نظام سداد إلكتروني لتسوية المعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت يستلزم نظام مصرفي معد لإتمام عملية السداد وتسهيلها ، و أن امكانية السلطات بإدارة العمليات المبرمة عن بعد من شأنها توفير الثقة المتبادلة لدى المتعاملين بهذه الوسائل .

ثانياً : أنواع وسائل الدفع الالكتروني

تتعدد أنواع و سائل الدفع الالكتروني ويمكن إدراجها في المخطط (1) الاتي : [3]

---

[1]- سلام منعم مشعل , وسائل الدفع الالكتروني , بحث قانوني , جامعة النهرين كلية الحقوق , 2015 , ص . 4

[2]- زواويد زهاري و نفيسة حجاج ، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع و الأفاق مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، الجزائر، المجلد 7 ، العدد 3 14, 2018, ص21 .

[3] - سلام منعم مشعل , وسائل الدفع الالكتروني , بحث قانوني , جامعة النهرين كلية الحقوق , 2015 , ص6 .

مخطط (1) وسائل الدفع الالكتروني

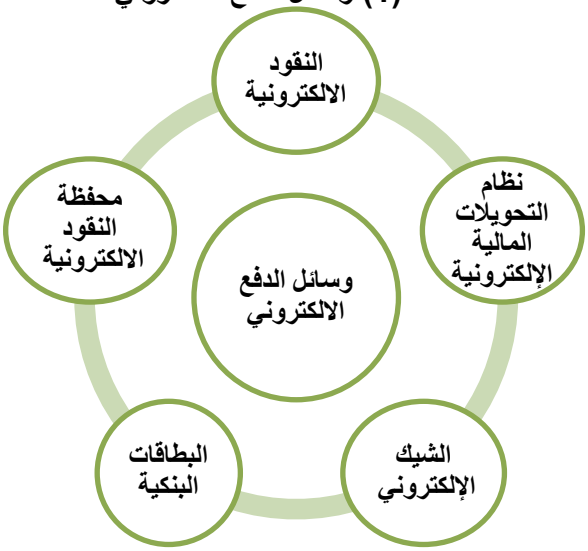

المخطط من اعداد الباحثيين بالاعتماد على : د. سلام منعم مشعل ، وسائل الدفع الالكتروني ، بحث قانوني ، جامعة النهرين كلية الحقوق ، 2015 ، ص5 .

1. **النقود الالكترونية :** تعد النقود الالكترونية من بين أهم وسائل الدفع الالكتروني وقد حضيت بمجموعة من التعاريف، حيث عرفها :

- صندوق النقد الدولي على انها " قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل إلكتروني أو في ذاكرة إلكترونية لصالح المستهلك" .
- اما التعريف العام للنقود الالكترونية فهي " قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة" .

2. **محفظة النقود الالكترونية :** هي وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر أي عبارة عن وحدات رقمية الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص الى شخص اخر، ويتم الوفاء بطريقتين وكالاتي :

- **الطريقة الاولى :** تخزن فيها الوحدات الالكترونية على القرص الصلب بالكمبيوتر الشخصي للعميل من خلال برنامج تسلمه اليه الشركة مصدرة هذه اللوحات بواسطة البنك .
- **الطريقة الثانية :** ان تخزن النقود الالكترونية في ذاكرة كمبيوتر صغيرة مثبتة على بطاقة يحملها المستهلك بحيث يستخدمها في الوفاء عن طريق هذه البطاقة.

3. **الشيك الإلكتروني :** يعرف الشيك الإلكتروني على أنه " رسالة او وثيقة إلكترونية مؤمنة وموثقة تتضمن العديد من البيانات تتمثل في (رقم الشيك ، اسم الدافع ، رقم حساب الدافع واسم البنك ، اسم المستفيد ، القيمة التي ستدفع ، وحدة العملة المستعملة ، تاريخ الصلاحية ، التوقيع الإلكتروني للدافع والتظهير الإلكتروني للشيك(يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامل الشيك) عبر الأنترنت ويحتفظ بحساب مصرفي ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل على الأنترنت ليقوم البنك بتحويل قيمة الشيك إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) .

ولتوضيح الطريقة التي يتم فيها استخدام الشيك الالكتروني فأنها كالاتي " عندما يقوم المشتري بدفع قيمة مشترياته فإنه يقوم بتحرير شيك إلكتروني بقيمة ما تم شراؤه لصالح البائع ويوقعه بنموذج توقيعه الإلكتروني ويرسله عبر البريد الإلكتروني إلى البائع الذي يقوم بدوره بالتوقيع على نفس الشيك بنموذج توقيعه الإلكتروني ثم يعيد البائع إرساله إلى البنك المشترك عن طريق البريد الإلكتروني والذي يقوم بدوره بالتحقق من التوقيعات الإلكترونية لكل من البائع والمشتري ، وفي حالة تأكده من صحة التوقيعات يقوم البنك بتحويل المبلغ من الحساب الجاري للمشتري إلى الحساب الجاري للبائع". [4]

4. **نظام التحويلات المالية الإلكتروني :** بعد أن كانت البنوك تقوم بعملية التحويل بناءً على أمر مكتوب وموقع من العميل أصبح بالإمكان إعطاء الأمر بشكل إلكتروني نظرا لظهور أنظمة آمنة لاستخدامه وهي تحويل الاموال الكترونيا ، ويمكن ايجاز نظام التحويلات المالية الإلكترونية على أنه " النظام الذي يتيح بطريقة إلكترونية آمنة

[4] - Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends,2014 , p31 .

نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب آخر ، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات".

5. **البطاقات البنكية :** شاع في الآونة الأخيرة من عصر التكنولوجيا استخدام البطاقات الائتمانية في عمليات الدّفع والشراء بدلاً من الدفع النقدي ، وهذه البطاقات عبارةٌ عن بطاقةٍ دائنةٍ تتّخذ شكلاً مُستطيلاً ، وهي مصنوعة من البلاستيك ، ويَكمنُ الاختلاف بينها وبين بطاقة المدين أنَّ المبلغ المدفوع لا يُخصم من الحساب البنكي مباشرةً وإنما يُخصم من الشركة المزوّدة على شكل مبلغٍ دائنٍ ويتم دفعها مرةً واحدةً في الشهر ، كما تتيح الشركات المزودة بالبطاقة دفع كميةِ النقود المدينة مجزأةً أو كاملةً مع فرضِ فائدةٍ بنكية على التسديدِ بالتجزئة ، ومن أكثر أنواع بطاقات الائتمان شيوعاً واستخداماً هي البطاقات التي تقوم بتصدريها اكبر شركتين عالميتين وهي بطاقات (الماستر كارد [*5] **MASTER CARD** و الفيزا كارد (**VISA CARD** [*6*7] للاستخدام الشخصي في المعاملات المالية المختلفة بدلا من حمل النقود التي تتعرض للسرقة والتلف، كما وان هناك أنواع عدة من البطاقات البنكية منها : [8]

- **بطاقة الدفع :** وتعتمد في الأساس على توافر رصيد فعلي لصاحب البطاقة لدى البنك أو المؤسسة مصدر البطاقة في شكل حساب جاري يتم خصم مدفوعات صاحب البطاقة من هذا الحساب الجاري ولا يوجد أي ائتمان ممنوح لصاحب البطاقة وتعتمد قدرته على الدفع فقط على مدى تغطية رصيد حسابه الجاري للمدفوعات ومن الممكن أن يتم تمويل هذا الحساب الجاري من بطاقة الدفع الائتمانية بتحويل الأموال من البطاقة الائتمانية إلى الحساب الجاري ، ومن مميزات هذا النوع من البطاقات هو توفير وقت وجهد العملاء وارتفاع عوائد البنوك المصدرة لها .
- **بطاقة الخصم أو الدفع الشهري أو القيد الآجل :** إصدار مثل هذه البطاقات لا يتطلب من حاملها الدفع المسبق للبنك المصدر في صورة حساب جاري كما في النوع السابق (بطاقة الدفع) ، وإنما تتم لحسابه معه شهريا (أي أن فترة الائتمان لهذه البطاقة لا تتجاوز شهرا)، عن طريق إرسال البنك كشف حساب لحامل البطاقة يتضمن المبالغ المستحقة عليه نتيجة مشترياته من السلع والخدمات ، وكذلك مسحوباته النقدية من آلات الصرف أو البنوك على أن يكون ذلك في حدود الحد الأقصى للبطاقة ، وتتضمن اتفاقية الإصدار بأنه إذا تأخر حامل البطاقة عن السداد خلال فترة محددة فإن البنك يحمله فوائد معينة .
- **بطاقة الائتمان :** وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها ، على أن يقوم بتسديد قيمة المشتريات إلى البنك خلال 25 يوماً من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء ولا يدفع الزبون أي فوائد للبنك على هذه الخدمة إذا سدد خلال الفترة المحددة ، إلا أنه يتحمل فوائد مقدارها 15 %على الرصيد المتبقي بدون سداد ، أما البنك فإنه يتقاضى من الزبون عمولة (3-5%) من قيمة الفاتورة .

المبحث الثاني
مبررات التحول العالمي من المدفوعات التقليدية إلى الالكترونية

اولاً / أسباب اللجوء إلى وسائل الدفع الالكتروني

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا ومن أهم هذه العوامل : [9]

[*5] الماستر كارد **Master Card** هي من أنواع البطاقات الائتمانية شائعة الاستخدام والتي تصدرها شركة MasterCard Worldwide الأمريكية، وتقدّم للمستخدم نظاماً للدّفع بواسطة هذه البطاقة، ، كما تمنح الشّركة المُصدرة للبطاقة إمكانية شحن البطاقة بالمال أو سحبها بواسطة ماكينة الصّراف الآلي شريطة حمل الأخير لعلامة Master Card؛ أي إنّها قابلةٌ للسحب بواسطةِ ذلك، وتشيع غالباً في المطارات الدّولية.

[* *6] الفيزا كارد **Visa Card**تقدم شركة فيزا إنك مُتعددةُ الجنسيات بطاقاتِ الفيزا المدفوعةِ مُسبقاً والتي تمنح المستخدم القدرة على الدّفع عند الشراء والتسوق عبر الإنترنت، أو استخدامها بالدّفع في المتاجر الكبرى، وتُعتبر الخيار الأفضل للشّراء عبر الإنترنت، وتمتاز بوجود أرقامٍ تتألفُ من ست عشرة خانة بالإضافة إلى رمز الأمان للسماح للمستخدم بالتسوّق، والتأمين على نقوده بواسطة رمزٍ سرّي. يُشار إلى أنَّ بطاقةَ الفيزا كارد لا تَقترن ببنكٍ مُعين حيث يُمكن استخراجها من أي بنكٍ محليٍ، أو دوليٍ، أو من خلال وسيط معتمد لذلك .

[7]

[8] - عطرة دغنوش ، ، استخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات المصرفية وأثرها على الأداء المصرفي : حالة المصارف الجزائرية ، اطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر, 2017, ص43 .

[9] - رقية منصوري و اسماء عبد الملك ،الخدمات المصرفية الإلكترونية ، رسالة ماجستير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، الجزائر, 2014, ص37 .

1. **تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية :** بالرغم من أن ظهور وسائل الدفع التقليدية خلق درجة كبيرة من الأمان والطمأنينة لمستعمليها ، إلا أن لها سلبيات عديدة منها (انعدام الملائمة بين الطرفين - عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي - انعدام الأمان - الشيكات بدون رصيد) .
2. **استخدام شبكة الإنترنت في المجال المصرفي :** لقد كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية، من خلال شبكة الإنترنت كما ظهرت أيضا شركات توفر خدمة الإنترنت حيث تزود الأشخاص بخدمة الإنترنت عبر شبكة الاتصال الهاتفي، وهو ما يساعد البنوك لعرض خدماتها ، حيث يمكن للعميل القيام بأعمالها دون حاجة لتعامل الموظفين وضياع الوقت في الانتظار، فأصبح بإمكانه أن يراجع حساباته ويفحصها ويسدد الفواتير الخاصة به في أي وقت ودون قيود
3. **التوجه نحو التجارة الإلكترونية :** يقصد بالتجارة الالكترونية هي العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الالكترونية (اموالاً وسلعاً) ، وتقوم التجارة الإلكترونية على أربعة عناصر اساسية (بائعون ، مشترون ، شبكة الإنترنت ووسائل الدفع الإلكترونية) الأمر الذي استدعى إلى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية .

ثانياً / أهمية المدفوعات الالكترونية

ان الاهمية الاساسية للمدفوعات الالكترونية تكمن بقدرتها في التأثير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي من جهة ؛ و على المؤشرات التنموية من جهة اخرى ، لتجعلها اكثر تسهيلاً وانسيابية وكفاءة ، وبالتالي يمكن تعليل لجوء العالم إلى هذه التكنولوجيا من خلال ابراز اهميتها على هذه المستويات وكالاتي :

1- اهمية المدفوعات الالكترونية على مستوى الاقتصاد الكلي

للمدفوعات الإلكترونية دورا مهما في التأثير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي واهمها (الاستهلاك والانفاق الحكومي) وكالاتي :

1. **اثر المدفوعات الالكترونية في الاستهلاك والانفاق الحكومي**

تؤثر اليات الدفع الالكتروني على معدلات الاستهلاك في الاقتصاد الكلى، فاللجوء المتزايد لوسائل الدفع الالكتروني واستخدامها في إتمام المعاملات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة عدد وقيم المبادلات الاقتصادية بنسب تفوق كمية المعروض النقدي في المجتمع ، حيث يقوم المستهلكون بشراء احتياجاتهم على سبيل المثال باستخدام الكروت البنكية الالكترونية بدون الحاجة إلى نقود سائلة ودون ارتباط بحجم الدخل المتاح لديهم نظراً لطبيعة نسبة كبيرة من الكروت البنكية التي تعتمد على الائتمان ، ويؤدي هذا النمط من الاستهلاك إلى ارتفاع معدل دوران النقود في الاقتصاد ، مما يعنى زيادة معدلات الاستهلاك بنسب أكبر من زيادة حجم الدخل المتاح ، وهذا الأمر يعنى زيادة الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع .

2. **ارتباط الكروت البنكية الالكترونية بمعدلات الاستهلاك**

تتأثر معدلات الاستهلاك وتفضيلاته بالعديد من العوامل من أهمها : (دخله ، والطرق المختلفة لاستخدام هذا الدخل ، والمناخ الاستهلاكي السائد في المجتمع ، ووسائل الدفع المستخدمة) ، كل تلك العوامل تجعل المستهلك يحدد المسارات الاستهلاكية التي يسلكها وبالتالي تؤثر في معدلات الاستهلاك الكلي ، ويؤثر كذلك على حجم المديونيات للأسر التي تنعكس على معدلات الادخار والاستهلاك ، ويتأثر الاستهلاك فضلاً عن ذلك بحجم النقود المتداولة بين أيادي المستهلكين وطرق استخدامها ، مما يعني أن الاستهلاك يتوقف على حجم المعروض النقدي في المجتمع الذي يتأثر بلا شك بالكروت البنكية المتداولة في الاقتصاد المحلى .

واستنادا لدراسة اجريت على الاقتصاد المصري عام (2018-2019) ، فتبين ان هنالك تغيراً في معدلات الاستهلاك نتيجة استخدام الكروت البنكية وصل إلى متوسط قدره (40.3%) ، وأن التغير الذى حدث في الدخول الشخصية نتيجة لاستخدام الكروت البنكية بلغت نسبته (35.6%) أي بنسبة أقل من التغير الذى حدث في معدلات الاستهلاك . [10]

وبما أن التغير في معدلات الاستهلاك والتغير في مستويات الدخول هي مكونات الميل الحدي للاستهلاك ؛ إذاً هناك علاقة بين عدد الكروت المستخدمة وبين الميل الحدي للاستهلاك بنسبة متوسطة قدرها (37.9%) .

3. **أثر الميل الحدي للاستهلاك على كفاءة الإنفاق الحكومي**

هناك ارتباطاً وثيقاً بين الميل الحدي للاستهلاك (المتأثر بالكروت البنكية) والإنفاق الحكومي ؛ ذلك لأن أي تغير في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تغير في الدخل الكلي بنسبة تتوقف على مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك ، وبالتالي فإن حساب الميل الحدي للاستهلاك يمكننا من الوقوف على حجم مضاعف الإنفاق العام وتحديد مدى فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي كأحد أهم أدوات السياسة المالية ؛ وذلك لان

---

[10] - هشام سعيد محمد , دور وسائل الدفع الالكترونية في رفع كفاءة الانفاق الحكومي , كلية السياسة والاقتصاد , جامعة بني سويف , مصر, مجلة كلية السياسة والاقتصاد , المجلد السادس عشر, العدد25, 2022, ص22 .

مضاعف الإنفاق الحكومي يعتبر المؤشر الأكثر فعالية في تقدير كفاءة الإنفاق الحكومي ، حيث تزيد كفاءة الإنفاق الحكومي كلما ارتفعت قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي وتنخفض بانخفاضه .

وعلى وفق الدراسة المصرية انفة الذكر تبين ان هناك ارتباط بين تحديد أثر الميل الحدي للاستهلاك على مضاعف الانفاق الحكومي ، حيث تبين إلى أن التغير في الميل الحدي للاستهلاك بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير في قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي بنسبة (5%) وفى نفس الاتجاه وهى نسبة تدل على أن الأثر الذي يمارسه الميل الحدي للاستهلاك على مضاعف الانفاق الحكومي أثر محدود ، وذلك لان مضاعف الإنفاق الحكومي في مصر يتأثر بعدد من العوامل الأخرى مثل الاستراتيجية التجارية المتبعة ، وطبيعة السياسة النقدية ، وحجم الدين العام ، ومرونة أسواق العمل ، والاستقرار الاقتصادي ، ومؤشرات الشفافية والفساد الإداري بنسبة تصل إلى (84%) وفى نفس الاتجاه ، وتبين اخيراً ان هناك علاقة ارتباط طردية بين عدد الكروت البنكية المصدرة من الجهاز المصرفي وبين الميل الحدي للاستهلاك بمتوسط قدره (36%) مما يعنى أن هناك تأثير تمارسه الكروت البنكية المصدرة والمتداولة في الاقتصاد المحلى على مضاعف الانفاق الحكومي من خلال العلاقة المقدرة بينه وبين الميل الحدي للاستهلاك بنسبة (5%) ، وبالتالي فكلما زاد عدد الكروت البنكية الالكترونية المتداولة في المجتمع أدى ذلك إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك وانعكس ذلك على زيادة قيمة مضاعف الانفاق الحكومي الذي يفضي الى الرفع من كفاءة الانفاق الحكومي . [11]

2- اهمية المدفوعات الالكترونية على المستوى التنموي

بالنظر الى المخرجات التي تقدمها المدفوعات الالكترونية للأموال فأنها تجسد الدور الجوهري الذي تلعبه في "التنمية المالية" والتي من اهم اقطابها (الشمول المالي) وامكانيات وصول الخدمات المالية الى ابعد نقطة في المجتمعات ، لاسيما ان سياسة الشمول المالي اضحت الغاية الاهم في مؤشرات اهداف التنمية المستدامة ، حيث تعمل التكنلوجيا المالية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية بشكل عام ، ومنهجية واليات تقديم الخدمات المصرفية للزبائن بشكل خاص ، كما يدعي خبراء التكنلوجيا المالية بان هذه التكنلوجيا لها القدرة على تعطيل او تحويل اي قطاع مالي تقليدي من خلال تمكينه لإيصال خدماته المالية الى ابعد نقطة في البلد ، فضلا على جعله اكثر شفافية وامانا واقل تكلفة بالإضافة إلى تسهيل الرقابة عليها ، فما تقدمه المؤسسات المالية التقليدية من خدمات (الدفع والقروض ..الخ) تقدمه أيضا شركات التكنولوجيا المالية بالإضافة الى تنويع اكبر في المنتجات والمقدمين ، وتوفر اداة محسنة للمخاطر مع القدرة على حصول المعلومات والارشادات الفورية للعملاء واستخدامها لتشغيل التعديلات في الوقت الفعلي للخدمات المقدمة .

في الوقت الذي تسعى البنوك المركزية على المستوى العالمي معالجة انعدام وضعف مستويات الشمول المالي التي تهيمن على اغلب البلدان النامية ، فأن من شأن التكنولوجيا المالية التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز سياسة " الشمول المالي " و " تنويع النشاط الاقتصادي " ، والتي تعمل على تعجيل تحقيق اهداف التنمية المستدامة في هذه البلدان ؛ وذلك بدعم النمو الاقتصادي والنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوصول الالكتروني الى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية او النائية الذين لا تصلهم الخدمات المالية والمصرفية ، ورفدهم بالخدمات المالية عبر الطرق الالكترونية الامر الذي يفضي بانتشال الجوع وبلوغ الرفاه الاجتماعي وتوفير فرص اعمال جديدة للشباب تدار من قبلهم بدل البحث عن وظيفة عامة .

كما من شأن المدفوعات الالكترونية ان تعمل على تعزيز معدلات الادخار من خلال استقطاب وجذب الموارد المالية ، إذ يمثل القنوات التي يتم من خلالها تحويل الأموال وتسوية المدفوعات بسرعة وكفاءة عالية لذلك تسعى البنوك المركزية في العالم إلى تطبيق نظام دفع فعال لغرض الاستفادة من الخدمات المصرفية المتطورة ومواكبة العمل المصرفي المعاصر للخروج بواقع مصرفي له القدرة على إشباع الحاجات المحلية ومحاكاة النظم المصرفية الدولية . [12]

---

[11] - هشام سعيد محمد , دور وسائل الدفع الالكترونية في رفع كفاءة الانفاق الحكومي , كلية السياسة والاقتصاد , جامعة بني سويف , مصر , مجلة كلية السياسة والاقتصاد , المجلد السادس عشر, العدد25, 2022, ص23-24 .

[12] - زهراء الكسندر، دور التكنولوجيا المالية في أبعاد الشمول المالي) دراسة قياسية لآراء عينة من العاملين في مصرف موصل للتنمية و الاستثمار محافظة نينوى (، مجلة الادارة والاقتصاد ، العراق ، المجلد 9 ، العدد 33, 2020 , ص21 .

المبحث الثالث
الفرص التنموية والاقتصادية المتحققة الناجمة عن تبني الدفع الالكتروني..مقاربات اقليمية وتحديات وطنية لغاية (2021)

يعد الانتقال إلى الدفع الإلكتروني من الممارسات التي تدعم التنمية المستدامة في العديد من الدول العالمية منها والاقليمية ، وقد حققت بعض الدول في العالم العربي تقدماً ملحوظاً في مؤشرات التنمية المستدامة نتيجة لتبني المدفوعات الإلكترونية ؛ لذلك سيدور هذا المبحث بفقرته الاولى حول الفرص التنموية التي تحققت في بعض دول الخليج العربي وبيان درجة اثرها على الاهداف التنموية المستدامة ، وكذلك اظهار تحديات التحول الكامل في العراق نحو تكنولوجيا المدفوعات كفقرة ثانية .

اولاً / مقاربات اقليمية لأثر تبني الدفع الإلكتروني على توليد الفرص الاقتصادية والتنموية (2021)

تجسد المؤشرات البنيوية لبيئة المدفوعات الالكترونية في العراق والبعض من دول الخليج العربي المتقدمة في هذا المجال وهي (الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والبحرين) حتى نهاية عام (2021) ؛ الجهود الكبيرة للرغبة في التخلص من النظام الورقي التقليدي الى نظام تكنولوجيا المدفوعات ، ولقد ترتب على التقدم في هذه المؤشرات لدول المقارنة تحقيق فرص تنموية تسهم الى حد كبير في تحقيق مستهدفات خطة التنمية المستدامة ،

هنالك ابرز فرصتين مستجيبة تنموياً ناجمة عن التحول نحو تطبيقات الدفع الالكتروني في دول المقارنة ؛ ولكن اثرها انعكس بشكل كبير وواضح على تحقيق التقدم والزيادة في نسب مؤشرات التنمية والاقتصاد ؛ وسيتم الاستدلال بواقع هذه الفرص المتحققة في دول المقارنة تباعاً لغاية عام (2021) .[13]

1- فرصة تحقيق الشمول المالي لدول المقارنة والعراق

يمكّن الشمول المالي الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية والمنتجات المصرفية بغض النظر عن مكان وجودهم عبر نشر اجهزة الصرافات الالية (ATM) ونقاط البيع (POS) فضلاً عن توفير وسائل استخدامية لها الى ابعد نقطة في المجتمع ، مما يساعد في تحسين حياتهم والحد من الفقر للفرد والمجتمع .

ومن الجدير بالذكر ان لفرصة تحقيق الشمول المالي يتساقط اثرها ايضا على العديد من اهداف التنمية المستدامة مثل الهدف الاول والمتمثل بـ (القضاء على الجوع) والهدف الخامس (تعزيز المساواة بين الجنسين) والهدف الثامن (تعزيز النمو الاقتصادي) ، فعلى سبيل المثال يمكن للشمول المالي أن يساعد في زيادة نسب المستفيدين من الخدمات المالية في المناطق النائية حيث يعاني الأفراد من صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية ، وذلك بتوفير وسائل دفع وحلول مالية مبتكرة تستند إلى التكنولوجيا الرقمية ، كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من وضع النساء والشباب والفئات الفقيرة والمحرومة ، وتمكينهم من الحصول على القروض الصغيرة وتحسين فرصهم في العمل والعيش بكرامة ؛ لذلك يمكن القول بأن الشمول المالي يعتبر أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق نسب اعلى في خطة التنمية المستدامة ؛ كما ويمكن الاستدلال عن نسبة التقدم في مستويات الشمول المالي من خلال معرفة اهم مؤشر احصائي له وهو؛

"نسبة مالكين الحسابات المصرفية الرسمية" من البالغين في المجتمع ، اذ يعد هذا المؤشر من المؤشرات العالمية المهمة والأساسية لقياس نسب الوصول الى الخدمات المالية من قبل كافة فئات المجتمع فهو يعكس قدرة الافراد على الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية وانتشال فئة الفقراء من فقرهم [14]، ويوضح الشكل (1) الدلالة الاقليمية لدول المقارنة عند تبنيها التحول الالكتروني للمدفوعات و ما حققته من رفع نسبة مؤشر قياس الشمول المالي :

- [13] تحوّلات قطاع الدفع الإلكتروني في دول الخليج العربي, التحديات والفرص, دراسة جامعة البحرين, 2021 , ص29 .

[14] -"ATM Industry Outlook, 2021-2026" Company report Markets, India , 2021, p14 .

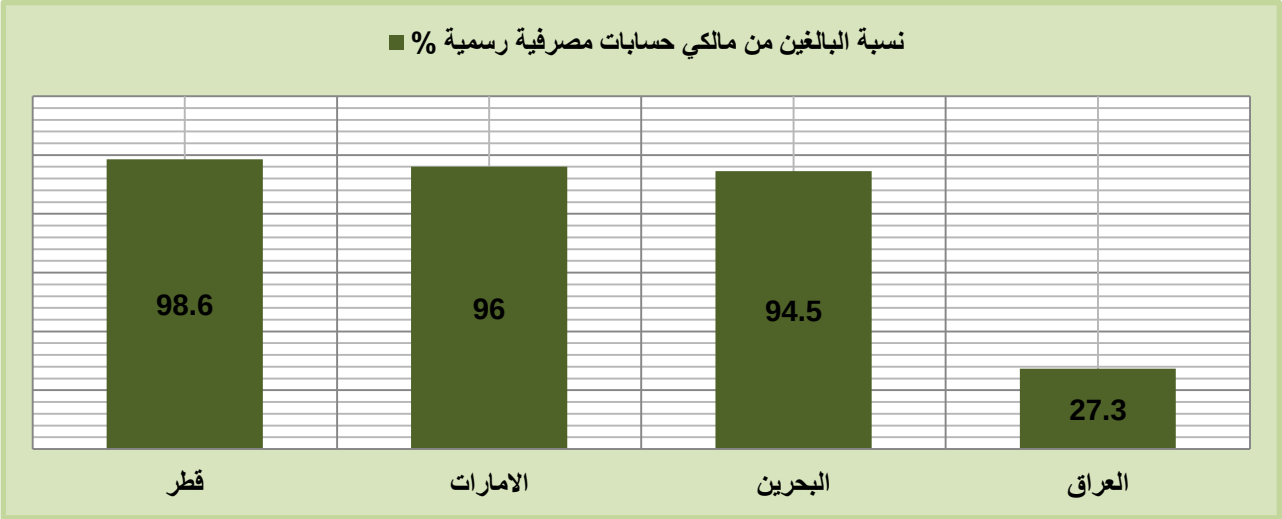

الشكل (1) نسب مالكي حسابات مصرفية رسمية في بعض الدول العربية والعراق لسنة (2021)

الشكل اعداد الباحثيين بالاعتماد على

1- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية 2021 ، ص113 .

2- قطاع الاتصالات ، البوابة الرسمية لحكومة الامارات ، متاح على الموقع الالكتروني :
https://u.ae/ar-ae/information-and-services/infrastructure/telecommunications اخر دخول بتاريخ 2023/5/1 .

2- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القطرية ، متاح على الموقع الالكتروني :
ar/qa.gov.mcit://https اخر دخول بتاريخ 2023/5/1 .

3- وزارة الاتصالات والمواصلات البحرينية ، متاح على الموقع الالكتروني ، **ar/bh.gov.mtt://https**
اخر دخول بتاريخ 2023/5/1.

ومن هذه المقارنة الواردة بالشكل (1) نجد أن العراق من الدول ذات معدلات الشمول المالي المنخفضة إذ يشير الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي لآخر إحصائية عام (2021) الى ان سكان العراق البالغين ، منهم (27.30%) يمتلكون حسابات مصرفية ، وبالمقابل نجد أن هناك ما نسبته (72.7%) من البالغين في العراق لم يتمكنوا من الوصول الى الخدمات المالية ، فعلى الرغم من تطور نسبة الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية الى الضعف إلا انها مازالت دون المستوى المطلوب ، وبعيدة كل البعد عن المتوسط الاقليمي .

فعلى الصعيد الاقليمي ؛ لاسيما الدول المتقدمة في هذا المجال وهي (البحرين والامارات وقطر) فنجد غالبية مواطنيها يمتلكون حسابا مصرفيا في مؤسسة رسمية وبنسب تجاوزت الـ (90%) ؛ ويعزى تبرير هذا التقدم بالدرجة الاولى هو تبني التقنيات المالية الحديثة ، بالإضافة الى عدة اسباب منها: [15]

- **الدعم الحكومي :** تلعب الحكومات في هذه الدول دوراً مهماً في تشجيع المواطنين والمقيمين على فتح حسابات مصرفية رسمية الكترونية ، وذلك من خلال توفير بيئة قانونية وتشريعية تحفز الناس على ذلك .
- **التنظيم المصرفي الالكتروني العالي :** من خلال فتح قناة الكترونية ما بين الحسابات المصرفية ؛ حيث اتاحت الامكانية لحسابات التوطين مزامنة ارصدتهم مع حسابات الادخار المصرفية الاخرى ؛ مما ادى الى رفد المصارف بزيادة اعداد الحسابات المصرفية المفتوحة لديها بتنظيم وتنسيق عاليين .
- **التحول الرقمي :** تسهل التقنية الحديثة عملية فتح الحسابات المصرفية وتحويل الأموال بسهولة وسرعة ، وتجعلها أكثر أمانًا ، مما يشجع المواطنين والمقيمين على استخدام هذه الخدمات .
- **الثقافة المالية :** تعمل هذه الدول على تعزيز الثقافة المالية والتوعية بأهمية الحسابات المصرفية الرسمية لتحقيق الأهداف المالية الشخصية والعائلية ، كما يتوافر في هذه الدول أيضاً بنية تحتية قوية ومتطورة للمدفوعات الالكترونية ، بالإضافة إلى وجود برامج تدريب وتوعية لزيادة الوعي الرقمي والمالي للمواطنين والمقيمين ، مما يساعد على زيادة عدد مالكي الحسابات المصرفية في هذه الدول .

وعلى النقيض كانت هذه النسب في العراق ؛ فبالرغم من تطور النسبة على مدار الـ (5) سنوات الماضية الا انها مازالت تعاني من الانخفاض بالمقارنة الإقليمية ؛ ويعزى سبب ذلك الى أن غالبية الشباب في العراق لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل سن الـ 25 عاماً ، كما أن الأفراد دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها ، إذ أن القوانين تحدد سن الثامنة عشر كسن البلوغ وما دونه يعد قاصراً، الأمر

[15] - "المدفوعات الرقمية في منطقة الخليج" , مركز الخليج للأبحاث , تقرير, الامارات العربية المتحدة, 2021, ص6 .

الذي أدى الى تدني معدلات الشمول المالي في العراق ، كما ان هنالك عوامل اخرى ادت الى تراجع هذه النسب والتي يمكن ايجازها بالاتي : [16]

- **الاستقرار السياسي :** يعاني العراق من عدم الاستقرار السياسي والأمني لفترة طويلة ، مما يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في النظام المصرفي وعدم الرغبة في الاستثمار فيه .
- **قلة الثقة في النظام المصرفي :** قد يكون لدى السكان في العراق اعتقادات خاطئة حول النظام المصرفي وعدم ثقتهم فيه ، مما يجعلهم يفضلون الاعتماد على النقد والتعاملات النقدية بدلاً من الخدمات المصرفية الإلكترونية .
- **قلة الوعي التقني :** قد يعاني بعض السكان في العراق من قلة الوعي التقني وعدم القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة ، مما يمنعهم من الاستفادة من الخدمات المصرفية الإلكترونية .
- **ضعف البنية التحتية للمدفوعات الالكترونية :** يمكن أن تؤثر قلة البنية التحتية التقنية في العراق على القدرة على توفير خدمات مصرفية إلكترونية موثوقة وآمنة ، مما يؤدي إلى تقليل الرغبة في استخدام هذه الخدمات .

بشكل عام ، يمكن القول إن تدني نسب امتلاك حسابات مصرفية في العراق يعود إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتقنية ، ويتطلب حلولاً متعددة لتحسين هذه النسبة .

2- فرص تعزيز الهياكل الاساسية والنمو الاقتصادي

تنعكس نتائج فرص تعزيز الهياكل الاساسية والنمو الاقتصادي بالهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية) من الاهداف التنموية المستدامة ولمعرفة مدى مساهمة هذه الفرصة في تعزيز الهدفين المذكورين لابد من استعراض ومعرفة ابرز مؤشرات هذين الهدفين والتي يستهدفها البحث عبر الجدول (1) الاتي : [17]

الجدول (1) مؤشرات الهدفين (الثامن والتاسع) من مؤشرات اهداف التنمية المستدامة 2030

الهدف	المضمون	المؤشر
الثامن	العمل اللائق والنمو الاقتصادي	عدد اجهزة الصراف الالي لكل 100 الف شخص بالغ
		نسبة البالغين الذين لديهم حساب لدى مقدم خدمات مالية متنقلة (تطبيقات المحافظ الالكترونية)
التاسع	الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية	نسبة مستخدمو الانترنت في اجهزة الهواتف المحمولة من اجمالي السكان البالغين %

يوضح الجدول (1) دلالة مساهمة تبني تكنولوجيا المدفوعات في رفع نسب انجاز اهداف التنمية المستدامة لدى دول المقارنة ؛ وذلك عندما تتقاطع وتداخل مؤشرات الهدفين (الثامن والتاسع) مع مؤشرات البنية التحتية للمدفوعات الالكترونية لهذه الدول .

ففيما يتعلق بمؤشر عدد اجهزة الصرافات الالية (ATM) لكل (100) الف شخصاً بالغاً ؛ فقد وفرت البحرين اعلى نسبة نشر لهذه الاجهزة بواقع (247) جهازاً ، تلتها دولة قطر بـ (139) جهازاً ، ودولة الامارات العربية المتحدة بـ (125) جهازاً ، والعراق بـ (6) اجهزة لكل (100) الف شخصاً بالغاً ، وبالتالي فقد بلغت نسبة تحقيق الهدف الثامن على اثر هذه النتائج للبحرين (81.2%) ، ودولة قطر بنسبة (79.4%) ، والامارات بنسبة (76.1%) ، والعراق بنسبة انجاز محدودة جداً بلغت (17.1%) [18] ؛ وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر الهدف التاسع فنتائج المؤشرات كانت مشتركة مع مؤشرات البنية التحتية للدفع الالكتروني ؛ وتعزوا اسباب المفارقات في النتائج المبينة هي ذاتها التي ذكرت بالمبحث السابق ، مما تقود هذه الحقائق والدلالات الى ضرورة التوجه الفعلي نحو تغيير واقع اساليب الدفع والعمل على تهيئة البيئة اللازمة لبلوغها .

ثانياً / تحديات التحول نحو الدفع الالكتروني في العراق

ان الفجوة التكنولوجية وصعوبة مواكبة العمليات المصرفية التقليدية للتطور الحاصل في الخدمات المصرفية التي تعتمد على التكنولوجيا المالية في العراق يمثل تحدياً كبيراً للسيولة المصرفية بشكل عام ، اذ ان هناك تسارعاً كبيراً في التغيرات والتعقيد في الاحتياجات المالية والمصرفية للإفراد والمؤسسات فمهما كانت الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للتجار وأصحاب المصالح تقليدية في الداخل العراقي لا يمكن التواصل مع العالم المتطور الا بأدوات ووسائل وتطبيقات حديثة اذ ان العالم لا ينتظر هذه الشعوب هي ماضية في تطورها ولا تنتظر من يتخلف عنها ، وعليه هناك حاجة حتمية للانتفاع من هذه التكنولوجيا للتواصل اذا ما اراد العراق الالتحاق بالركب العالمي .

وكما ان هذه التقنيات تشكل مصدر خطر محتمل اذا لم يتم التهيؤ لها بالشكل الصحيح وتوفير البنية التحتية والقوانين الداعمة لعملها ، بالمقابل هي فرصة للصناعة المصرفية من اجل تطوير أنشطة الاعمال وتحويل الأموال وفتح افاق جديدة للنمو وتعزيز امن المعاملات اذ تساهم التكنولوجيا المالية والمتجسدة بخدمات الدفع

---

[16] - زهراء الكسندر، دور التكنولوجيا المالية في أبعاد الشمول المالي) دراسة قياسية لآراء عينة من العاملين في مصرف موصل للتنمية و الاستثمار محافظة نينوى (، مجلة الادارة والاقتصاد ، العراق ، المجلد 9 ، العدد 33, 2020 , ص35 .

[17] - كريستينا تشويكا, لويس فيرز, التكنولوجيا والاستدامة, رسالة ماجستير, جامعة سرقسطة , سرقسطة, اسبانيا2020, ص37 .

[18] - البنك المركزي العراقي, دائرة الاحصاء والتقارير , النشرة الاحصائية السنوية 2021 , ص11 .

الالكتروني في مساعدة المصارف في مزاولة عملياتها بطريقة اكثر اماناً ، وفي ذات الوقت تواجه عدة تحديات تختلف باختلاف المخاطر التي تنجم جراء تطبيقها ، والتي قد تؤثر على الأهداف الأساسية لأي نظام مالي بضمان استقراره وتحقيق نمو اقتصادي وضمان حقوق الزبائن الماليين [19]، وبالرغم من قطع العراق أشواطًا كبيرة في التوجه نحو الدفع الإلكتروني ؛ الا ان النقد لازال قائم ، ويعزى تبرير ذلك الى أنه ثمة مشاكل وتحديات تواجه هذا القطاع سيتم استعراضها و توضيحها بالمخطط (4) الاتي : يأتي .

المخطط (4) التحديات القائمة للتحول الكلي نحو تكنولوجيا المدفوعات في العراق

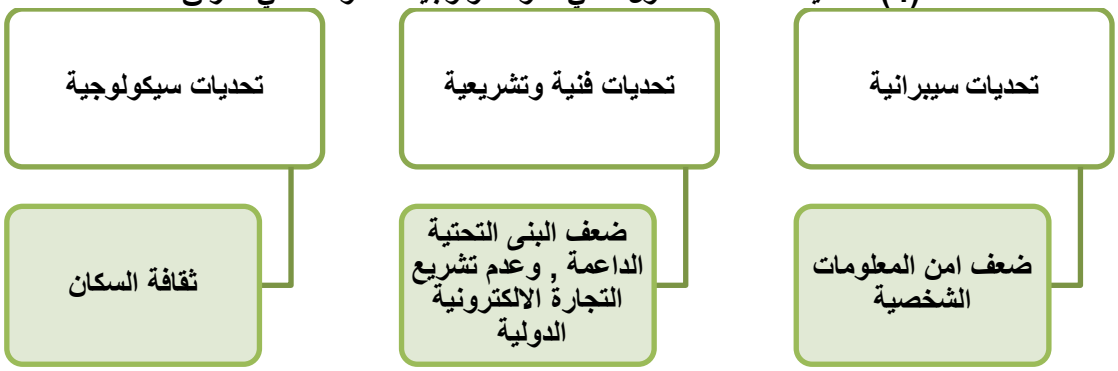

المخطط من اعداد الباحثيين بالاعتماد على : 1- منصة التجارة الالكترونية في العراق ، متاح على الموقع الالكتروني

https://www.tamimi.com/law-update-articles/the-new-iraq-electronic-payment-regulation/

اخر دخول بتاريخ 2023/5/10 .

2- حمزة محمود شمخي، مؤشر الامن السيبراني وموقع العراق فيه، مقال، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراق، 2022، ص7 .

1- التحديات السيبرانية

يعد الامن السيبراني*[20] او ما يعرف (بأمن المعلومات) جزءاً من امن الدولة واهتمامها الانساني والاجتماعي لا يقل اهمية عن الامن الصحي والامن الغذائي والامن المائي ، وعند تحقيق هذا الامن تكون الدولة قد خلقت منظومة امنية متكاملة وهادفة تشكل عماد الدولة الحضارية الحديثة .

لقد زاد اهتمام الدول بالأمن السيبراني بعد ان دخل تأثير الفضاء السيبراني في مختلف مجالات الحياة الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وفيما يخص توجه البحث فيدخل الامن السيبراني في كل ما يتعلق بالأجهزة المالية الرقمية ، وأنظمة الدفع الالكترونية وانظمة المتعلقة بقاعدة البيانات الوطنية للعملاء الماليين .

ولأهمية الموضوع ومن اجل رصد التقدم في مستويات دول العالم الغربي والعربي المتبنية لهذا النوع من الامن ؛ فقد أنشأت الامم المتحدة ومن خلال الاتحاد الدولي للاتصالات احدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمسؤولة عن الأمور المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات "مؤشر الامن السيبراني العالمي" (Global Cybersecurity Index) وهو مؤشر مركب وذو فاعلية لقياس مدى التزام الدول بالأمن السيبراني هادفا الى حماية (المعلومات والممتلكات والاموال المخزنة الكترونيا من السرقة والفساد ، أو الكوارث الطبيعية، ويسمح للمعلومات والممتلكات أن تبقى منتجة وفي متناول مستخدميها المستهدفين) ؛ اذ يجمع المؤشر (25) معياراً في مقياس واحد لرصد التزام (193) دولة عضوا في الاتحاد الدولي للاتصالات بالأمن السيبراني من خلال الركائز الخمس التالية : [21]

- **الركائز القانونية .**
- **التقنية .**
- **التنظيمية .**

---

[19] - شهد ماجد, عبد الرسول علي, اثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي في العرق (فرصة ام تهديد؟), كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, العدد71, 2021, ص9 .

*[20] يعرف الامن السيبراني بكونه حماية (الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية، التي تهدف إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو إتلافها أو ابتزاز المال أو مقاطعة العمليات التجارية).

[21] - الامم المتحدة, منظمة الشفافية الدولية, مؤشر الفساد الدولي (CPI) , متاح على موقع البنك (UNODC) للمعلومات والتوثيق الدولي الالكتروني, https://www.unodc.org/.

- **بناء القدرات .**
- **التعاون .**

ويتم احتساب المؤشر من خلال (البيانات التي يتم جمعها من الدول ووضع أسئلة لتقييم الالتزام ، ومن خلال التشاور مع مجموعة من الخبراء ، يتم ترجيح الأسئلة من أجل الحصول على مجموع نقاط مؤشر الأمن السيبراني) لأي دولة .

يصدر مؤشر الأمن السيبراني العالمي وتقريره منذ عام 2015 ويعرض المؤشر والتقرير كفاءة دول العالم في الامن السيبراني واجراء مقارنات فيما بينها ، وفي نسخة عام (2021) التي اصدرها الاتحاد العالمي للاتصالات جاءت أمريكا في المركز الاول وبدرجة (100%) والسعودية في المركز الثاني بدرجة (99.5%) و كان ترتيب الدول العربية ضمن مركزها العالمي والعربي في الشكل (2) الاتي :

الشكل (2) التصنيف العالمي والعربي لمؤشر الامن السيبراني في دول الشرق الاوسط والعراق لعام (2021)

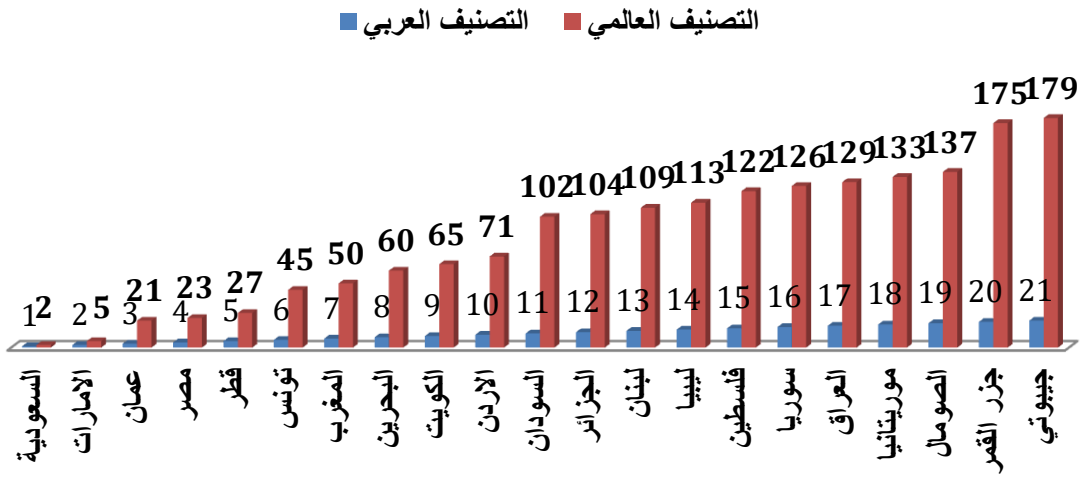

الشكل من اعداد الباحثيين بالاعتماد على مؤشر الامن السيبراني العالمي (**Global Cybersecurity Index**) متاح على الرابط الالكتروني **https://gsinstitute.org** اخر دخول بتاريخ 2023/5/15 .

ويلاحظ ان العراق حصل المرتبة (129) عالميا في المؤشر من اصل (193) دولة في عام (2021) ، بينما كان في المركز (107) في مؤشر عام (2020) ، مبيناً أن الامن السيبراني وحماية بيانات العراقيين ، جزء لا يتجزأ من الامن القومي العراقي ، وتراجع العراق عربيا ايضا إذ حصل على المرتبة (17) متقدماً على موريتانيا والصومال ، وجزر القمر ، وجيبوتي ، بينما تفوقت عليه بقية الدول العربية بما فيها (البحرين قطر والامارات).

وتعزى اسباب التراجع في العراق الى عدة مبررات ومنها : [22]

- لم يقدم العراق (اجابات عن الاستبيان الذي جمعه فريق المؤشر والذي تضمن بعض المعلومات والبيانات ، وهو الامر الذي يطرح عدة اسئلة حول سبب هذا التجاهل للجهات المسؤولة عن هذا ملف الامن السيبراني في العراق) .
- تشير بعض الدراسات ان هذا التراجع في ملف الامن السيبراني انما يعود الى عدم وجود مؤسسة متخصصة ومركزية بالأمن السيبراني في العراق (وما هو موجود عبارة عن أقسام في دوائر مختلفة تفتقد للتنسيق أو التعاون المحترف في هذا الجانب ، وكل جهة منها تعمل بمفردها وبمعزل عن المركزية).

واخيراً يمكن القول ان العراق من الدول حديثة التبني للأمن السيبراني (امن المعلومات) وبالتالي فمن المسلمات بان يكون من الدول التي تتسم بضعف الامن الالكتروني ، فهو يعاني من تعدد حالات الخرق الأمني والمعلوماتي بشكلاً واضح ، وبالتالي فإن بيانات العملاء العراقيين الموجودة لدى البنوك تكون عرضة للسرقة بشكل كبير نتيجة لهذا الاختراق ، و لذلك فأن هنالك العديد من الافراد لا يرغبون بالتحول نحو هذه الاساليب التكنولوجية في العراق ؛ وعليه وضع الحلول اللازمة لرفع هذا المؤشر الذي يفضي الى زيادة ثقة المواطنين المحليين من جهة ، ورفع الثقة العالمية للعراق من المنظور العالمي والاقليمي من جهة اخرى .

---

[22] - امن المعلومات , المصرف التجاري العراقي , متاح على الموقع الالكتروني , **https://cbiq.com.iq/** اخر دخول بتاريخ 2023/4/27 .

2- تحديات فنية وتشريعية

يواجه العراق بعض التحديات الفنية والتشريعية جعلت منه أرضية غير قوية ومناسبة ولا يمكن الانطلاق منها لتعميم التجارة الإلكترونية والتحول إلى اقتصاد رقمي تختفي فيه الأوراق المالية كليًا ، ويتضح ذلك جلياً عند مراجعة مؤشرات البنى التحتية الداعمة والحاضنة للمدفوعات الالكترونية والبيئة التشريعية في الفصل السابق ؛ فعلى سبيل التحديات الفنية ؛ ما زال العراق لغاية عام (2021) يتسم بمحدودية انتشار اجهزة الصراف الالي (ATM) واجهزة نقاط البيع (POS) علاوةً على أن شبكات الاتصالات والإنترنت ضعيفة جدًا ولا يمكنها تحمل كل الضغط الذي يمكن أن يفرضه نظام الدفع الرقمي مقارنة بعدد السكان البالغين ؛ فلغاية عام (2021) بلغ اجمالي عدد السكان البالغين في العراق (24,522,26) نسمة ، وفي المقابل بلغت اعداد اجهزة الصراف الالي (ATM) في العراق (6) اجهزة لكل (100,000) شخصاً بالغاً ، واعداد اجهزة نقاط البيع (POS) بلغت (37) جهازاً لكل (100,000) شخصاً بالغاً كذلك , ان هذه الارقام المقارنة تجسد حقيقة انعدام توسع تكنولوجيا المدفوعات في العراق ويعزى تبرير ذلك الى عوامل عدة منها: [23]

- **نقص الموارد البشرية المدربة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** ؛ مما يجعل من الصعب العثور على الكفاءات اللازمة لتصميم وتطوير وصيانة الأنظمة المطلوبة .
- **محدودية شبكات الانترنت اللاسلكية الدولية في العراق** ؛ حيث تحتاج تقنية التكنولوجيا المالية وتحويل المدفوعات إلى شبكة المعلومات الدولية بالسرعة المطلوبة لإنجاز المعاملات المصرفية والتجارية ، علما أن ما يقارب (40) مليون عربياً يستخدم الانترنيت وان الاستخدام الأعلى في الخليج العربي ، اذ حصلت قطر على نسبة (100%) والعراق (35%) .
- **قلة الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والبنية التحتية في العراق** ؛ مما يجعل من الصعب إنشاء شبكات واسعة النطاق لنقاط البيع والصرافات الآلية ، فضلاً عن ضعف تنظيم التكاليف المالية لأجهزة (POS-ATM) والمتمثلة بعدم انتظام عائدية وتحمل كلف هذه الاجهزة ما بين (البنك المركزي والمصارف المرتبطة به و شركات الدفع الالكتروني المختلطة) بالنسبة لأجهزة الصراف الالي ، وما بين (اصحاب المتاجر) بالنسبة لنقاط البيع (POS) .
- **القيود المصرفية التي تفرضها الحكومة العراقية على البنوك** ؛ والتي قد تعيق قدرتها على توفير التمويل اللازم لتمويل وتشغيل وصيانة نقاط البيع والصرافات الآلية .

ولحل هذه التحديات ، يمكن للحكومة والشركات الخاصة التعاون لتعزيز الاستثمار في قطاع التكنولوجيا وتحسين البنية التحتية للتكنولوجيا ، وتقديم التدريب والتعليم المناسبين للموارد البشرية ، وتطبيق سياسات وإجراءات تشجع الاستخدام الآمن والفعال للتقنيات المالية الحديثة .()

وهنالك تحدياً اخراً يتعلق بالسياسيات المصرفية التي لها دورها المباشر في التأثير على سياسة الشمول المالي في العراق والرفع من مؤشر ملكية الحسابات المصرفية ، فبالرغم من ان معظم الموظفين تم توطين رواتبهم في المصارف الحكومية التي لا تمتلك نظاماً شاملاً ، فقد ادى ذلك الى اصدار بطاقاتهم من دون أن يتم فتح حساب مصرفي لهم واقتصرت هذه الحسابات على ان تكون كحسابات توطين فقط وليس حساباً مصرفياً يدخل في مؤشر قياس مستوى الشمول المالي ؛ ولحل هذا التحدي لابد من اجراء تعديلات على السياسات المصرفية تتيح من خلالها فتح قناة ما بين حسابات التوطين والحسابات المصرفية الرسمية. [24]

وعلى سبيل التحدي التشريعي فأن من المعيقات الاساسية التي تواجه التحول نحو تكنولوجيا المدفوعات يتمثل في خلق " بيئة تنسيقية " تضم المصارف ومقدمي الخدمات غير المصرفيين تحت اشراف وتنظيم مناسبين ، اذ ان ادخال التكنولوجيا الرقمية " المالية " ، يسمح بمطابقة غير مباشرة بين المقترضين والمستثمرين ، بالرغم من ان مهمة التمويل ليست بتلك البساطة والتكنولوجيا المالية ينبغي لها احترام " الاعتبارات التنظيمية " ، التي تفرضها السلطات التشريعية في هذا المجال ، فضلاً عن غياب تشريعي لبعض من متطلبات تحقيق التحول الرقمي

ومنها : [25]

- عدم وجود نص قانوني واضح يعترف بالتوقيع الالكتروني و التجارة الإلكترونية وينظمها ويعمل على خلق جو مثالي يعزز الدفع الإلكتروني في العراق ؛ هو ما يحرم العراقيين من هذه التقنية بالدرجة الأولى ، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك فرصة حقيقية مالم يرفد المشرع العراقي المجتمع بالسند القانوني الضامن لحقوق

---

[23] - وليد اليافعي , التجارة الإلكترونية، صناعة المنتجات المالية و ريادة الأعمال، متاح على الموقع الالكتروني https://fatora.io/blog/electronic-payment-in-iraq/

[24]- البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2021 ، ص 111.

[25]- محمد الابراهيمي, عقد خدمة المدفوعات الالكترونية في القانون العراقي, جامعة سومر كلية القانون, مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية, العدد15, سنة 2017, ص23 .

المتعاملين ما قبل واثناء وما بعد اتمام عمليات المبادلة والتحويلات المالية والسلعية ؛ وذلك من اجل ان لا تشكل فجوة الثقة قيودا رئيسة امام عمل مؤسسات التكنولوجيا المالية للحد من عدم اليقين واحتواء تكاليف المعاملات .

- عدم وجود لوائح واضحة تحدد معايير الامن السيبراني في العراق ؛ فيتطلب الامر اجراء تعديلات قانونية وتشريعية لتحديد الجهات المسؤولة عن الامان السيبراني وتحديد العقوبات للجرائم الالكترونية .

3- تحديات سيكولوجية

ان عملية التحول نحو تكنولوجيا المدفوعات في العراق تواجه عدة تحديات سيكولوجية ، ومن أهم هذه التحديات هي ثقافة السكان ومدى تأثيرها على تبني التقنيات الحديثة والمدفوعات الإلكترونية ؛ ويمكن تحليل هذه التحديات على النحو الاتي :

- **الإدراك العام :** يقصد هنا بالإدراك العام هو مدى وعي الناس بأهمية الانتقال من الدفع النقدي التقليدي إلى الدفع الإلكتروني عبر الهواتف الذكية أو الحوالات البنكية أو البطاقات الإلكترونية ، وهذا الادراك يتأثر بعدة عوامل ، مثل مستوى الوعي التقني والمعرفي للفرد وثقافته المالية ، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية وتقنية تتعلق بتوفر البنية التحتية اللازمة والأمنية المطلوبة للدفع الإلكتروني ، تعد الإدراك العام لأهمية التحول نحو تكنولوجيا المدفوعات من التحديات السيكولوجية الأساسية التي تواجه العراق ، ويمكن تحسين مستويات الإدراك العام من خلال توعية المجتمع وتعريفهم بفوائد الدفع الإلكتروني والحد من المخاطر المرتبطة بها ، كما يمكن إجراء حملات إعلامية تهدف إلى تعزيز الوعي والثقافة المالية لدى السكان .
- **ضعف ثقة السكان :** يعتبر العدم ثقة السكان بالتقنيات الحديثة والخوف من الاحتيال الإلكتروني وسرقة البيانات من أبرز التحديات السيكولوجية التي تواجه التحول نحو المدفوعات الإلكترونية في العراق . ويمكن حل هذا التحدي من خلال التوعية بأهمية الأمن الإلكتروني وتقديم ضمانات تأمين البيانات والتعاملات الإلكترونية .
- **العادات والتقاليد :** تعتبر العادات والتقاليد السائدة في المجتمع العراقي من التحديات الأخرى ، فالكثير من العراقيون يفضلون التعامل بالنقد ولا يثقون في البنوك والمصارف ، ولذلك يفضلون التعامل بالطرق التقليدية ، ويمكن حل هذا التحدي من خلال توفير الخدمات المالية الإلكترونية برسوم تنافسية منخفضة او (صفرية) مبدئياً وجعلها سهلة الاستخدام والوصول إليها . [26]

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

مما تقدم تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية :

1. تلعب وسائل الدفع الالكتروني دورا مؤثرا في بعض مكونات الاقتصاد الكلي من خلال تأثير الكروت البنكية على معدلات الاستهلاك الذي يفضي الى التاثير على كفاءة الانفاق الحكومي ، ولاتقل اهميتها على المستوى التنموي من خلال التأثير في توسعة مستويات الشمول المالي عبر نشر اجهزة الصراف الالي واجهزة نقاط البيع لابعد نقطة جغرافية .
2. هنالك تقاطع بين مؤشرات البنية التحتية لوسائل الدفع الالكتروني وبين مؤشرات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والمتجسدة بالهدفين الثامن والتاسع من الاهداف التنموية المستدامة .
3. تواجه السلطات العراقية المعنية بالتحول الرقمي ثمة تحديات قائمة تتمثل بثلاثة اوجه ، تحديات (سيبرانية وفنية وسيكولوجية) وهي مبرر رئيس من مبررات تواضع مستويات التحول باتجاه المدفوعات الالكترونية ، والتي نجم عنها تزايد مدركات الفساد المالي وانخفاض مؤشر الشمول المالي .

ثانيا : التوصيات

بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها ، نوصي بما هو اتِ :

1- لأجل ضبط اهم تحدي وطني يواجه هذا التحول وهو امن المعلومات الشخصية (الامن السيبراني) ، فالأمر يستدعي قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتوسع في استحداث اقسام (للأمن السيبراني) في الجامعات ذات الاختصاصات التكنولوجية والهندسية في المحافظات كافة ، والتي ستعمل على تهيئة موارد بشرية وطنية مختصة بهذا المجال .

2- تشكيل كوادر معنية من قبل البنك المركزي والزام رابطة المصارف العراقية على تشكيل مفارز مجزئة كلاً حسب رقعته الجغرافية مهمتها التثقيف التقني وزيادة الوعي الرقمي للمستخدمين ، والترويج لفوائد التعامل الالكتروني للأموال ومخاطر النقد الورقي .

[26]- وليد اليافعي, اهمية الدفع الالكتروني في العراق, 4 معوقات تحد من انتشاره, منصة فاتورة الالكترونية, متاح على الرابط الالكتروني, https://fatora.io/blog/electronic-payment-in-iraq/ اخر دخول بتاريخ 20\5\2023 .

3- تشجيع وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتوفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لنشر وتشغيل أجهزة الصرافات الآلية ونقاط البيع في مختلف المناطق العراقية ، وتسهيل وتبسيط إجراءات تراخيص وتنظيم تشغيل أجهزة الصرافات الآلية ونقاط البيع ، وتشجيع المشغلين والبنوك على الاستثمار في هذه الخدمات .

قائمة المصادر والمراجع

اولاً / المصادر العربية

1. عبدالغني واخرون ، النقود والبنوك ، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، ط11، 2006 .
2. سلام منعم مشعل ، وسائل الدفع الالكتروني ، بحث قانوني ، جامعة النهرين كلية الحقوق ، 2015 .
3. زواويد زهاري و نفيسة حجاج ، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع و الأفاق مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، الجزائر، المجلد 7 ، العدد 3 14، 2018، ص21 .
4. يوسف مسعداوي. المصارف الإلكترونية " ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات، رسالة ماجستير ، جامعة البليدة ، الجزائر، 2008 .
5. عطرة دغنوش ، ، استخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات المصرفية وأثرها على الأداء المصرفي : حالة المصارف الجزائرية ، اطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر، 2017 .
6. رقية منصوري و اسماء عبد الملك ،الخدمات المصرفية الإلكترونية ، رسالة ماجستير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، الجزائر، 2014، ص37 .
7. كريستينا تشويكا، لويس فيرز، التكنولوجيا والاستدامة، رسالة ماجستير، جامعة سرقسطة ، سرقسطة، اسبانيا2020، ص37 .
8. شحاته ، م ، نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكار التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي في مصر ، 2019 ، ص 17.
9. زهراء الكسندر، دور التكنولوجيا المالية في أبعاد الشمول المالي) دراسة قياسية لآراء عينة من العاملين في مصرف موصل للتنمية و الاستثمار محافظة نينوى (، مجلة الادارة والاقتصاد ، العراق ، المجلد 9 ، العدد 33، 2020 .
10. شهد ماجد، عبد الرسول علي، اثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي في العرق (فرصة ام تهديد؟)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد71، 2021 .
11. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والتقارير ، النشرة الاحصائية السنوية 2021 .
12. "المدفوعات الرقمية في منطقة الخليج" ، مركز الخليج للأبحاث ، تقرير، الامارات العربية المتحدة، 2021.

ثانياً / المصادر الاجنبية

1 - Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends,2014 .

2- Hannig، A.، and S. Jansen. 2010. Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues. ADBI Working Paper 259. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available: www.adbi.org ,

3- Nycedc.. Center For Economic Transformation, Industry Trends &Insights, Exploring New York City's Economic Sectors, Fintech In New York City. (2015) .

4- "ATM Industry Outlook, 2021-2026" Company report Markets, India , 2021

ثالثاً / المواقع الالكترونية

1- قطاع الاتصالات , البوابة الرسمية لحكومة الامارات , متاح على الموقع الالكتروني:
https://u.ae/ar-ae/information-and-services/infrastructure/telecommunications

2- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القطرية , متاح على الموقع الالكتروني : https://mcit.gov.qa/ar

3- وزارة الاتصالات والمواصلات البحرينية , متاح على الموقع الالكتروني , https://mtt.gov.bh/ar

4- امن المعلومات , المصرف التجاري العراقي , متاح على الموقع الالكتروني.https://cbiq.com.iq/

5- وليد اليافعي , التجارة الإلكترونية، صناعة المنتجات المالية و ريادة الأعمال، متاح على الموقع الالكتروني https://fatora.io/blog/electronic-payment-in-iraq/

The role of electronic payment methods in generating economic and development opportunities / regional approaches and national challenges until the year 2021

Ahmed Muayad Abdullah / researcher / ahmed
muayad320@gmail.com
P. Dr. Wafaa Jaffer / College of Administration and Economics / Al-Mustansiriya University / wafaa.jaffer.amen@gmail.com

Abstract

The research dealt with a conceptual presentation of electronic payment technology and its means , with an explanation of the justifications for the global shift towards this technology , its explanations , and the developmental and economic importance it carries , and its analysis , and then presented the development and economic opportunities resulting from the adoption of these technologies as a society and institutions in some countries of the Arab region that have succeeded in the shift towards digitization. The payments sector and its comparison with Iraq until the year (2021) , arriving at diagnosing and analyzing the challenges that stand before Iraq in the process of digital transformation in electronic payment methods. The research reached a set of conclusions , the most important of which was that the Iraqi authorities concerned with digital transformation should face there are existing challenges represented by three aspects. Challenges (cyber , technical , and psychological). The research also reached several recommendations , the most important of which is that to control the most important national challenge facing this transformation , which is the security of personal information , the matter requires the Ministry of Higher Education and Scientific Research to expand the creation of departments (for cybersecurity). Universities with technological and engineering specializations in all governorates will work to prepare national human resources specialized in this field.

Keywords : electronic payment methods , automated teller machines , financial inclusion.

****
****
****